الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

كربوسة عمراني

أستاذ محاضر (أ) بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة محمد خيضر – بسكرة

زروال سهام

أستاذة مساعدة (أ) بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة محمد خيضر – بسكرة

ملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوعا مرتبطا بالتهديدات الدولية الجديدة، والتي فرضت نفسها على المنطقة العربية برمتها، وتداعياتها على **الأمن القومي الجزائري**، وهي نتاج مجموعة من التحولات الإقليمية والدولية أبرزها "**ثورات الربيع العربي**"؛ التي أسفرت على سقوط العديد من الأنظمة العربية ومنها دول الجوار تونس وخصوصا ليبيا التي كان لها تأثيرا عميقا على دول الساحل الإفريقي برمتها بل وزادت وضع هذه المنطقة تعقيدا وتعفنا، وهي التي تعيش في الأصل حالة من الهشاشة السياسية والانفلات الأمني والاختلال الاقتصادي والتباين العرقي والمذهبي؛ حيث ساهم سقوط نظام العقيد معمر القدافي في انتشار كميات معتبرة من الأسلحة، والأخطر من ذلك وقوعها في أيادي الجماعات الإسلامية المتطرفة، وفي مقدمتها **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** التهديد العابر للصحراء؛ التي تبنت الهجوم على المجمع الغازي بتغنتورين عام2013 ، وتداعيات هذا الهجوم على العقيدة الأمنية للجزائر وإستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب.

الكلمات الدالة: الساحل الإفريقي –ليبيا –الأمن القومي الجزائري –القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

Résumé:

Cette étude aborde un sujet lié aux nouvelles menaces internationales qui se sont imposées sur toute la région arabe, et ses répercussions sur **la sécurité nationale algérienne**, qui sont le produit d'une série de transformations régionales et internationales et plus particulièrement «**Révolutions du printemps arabe**», qui ont entraîné la chute de nombreux régimes arabes dont les pays voisins tels que la Tunisie et la Libye. Ce dernier a eu un impact profond sur tous les pays du Sahel et même augmenté la complexité et putridité de la région qui vit à l'origine dans un état de fragilité politique, d'échappement sécuritaire, d'anarchie, de déséquilibre économique et de contraste ethno-sectaire, alors que la chute du système colonel Mouammar Kadhafi a contribué à la propagation d'une quantité considérable d'armes, et le plus grave de tout cela est qu'elle est tombée entre les mains de groupes extrémistes islamiques, en particulier Al-Qaïda au Maghreb islamique, une menace transsaharienne ; qui a adopté l'attaque contre le groupement gazeux à Tiguentourine en 2013, et les répercussions qu'a laissé cette attaque sur la doctrine de sécurité de l'Algérie et sur sa stratégie dans la lutte contre le terrorisme.

Mots clefs: La région du Sahel africain, La sécurité nationale Algérienne - al-Qaïda de la Libye dans le Maghreb islamique, Le printemps arabe.

Summary:

This study addresses a topic related to new global threats that have emerged throughout the Arab region, and its impact on the Algerian national security, which are the product of a series of regional and international transformations and especially " spring Arab Revolutions ", which led to the fall of many Arab regimes, including neighboring countries such as Tunisia and Libya. This latter has had a profound impact on all countries of the Sahel and even increased

complexity and putrescence of the region which lives in a state of political fragility of safe escape, anarchy, economic imbalance and ethno-sectarian contrast, while the fall of Colonel Muammar Gaddafi system has contributed to the spread of a considerable amount of weapons, and what is most serious of all this, is that they are in the hands of Islamic extremist groups, particularly al-Qaeda in the Islamic Maghreb, a trans-Saharan threat; which adopted the attack against the gas grouping of Tiguentourine in 2013, and the impact that has left this attack on the security doctrine of Algeria and its strategy in the fight against terrorism.

Key words: The region of African Sahel, the Algerian national security - al Qaeda in Libya in the Islamic Maghreb, Arab Spring.

مقدمة:

تعيش الجزائر قبل أي وقت مضى تحديات جمة في عديد المجالات أبرزها المجال الأمني؛ هذا الأخير شكل هاجسا لصناع القرار في البلاد نظرا للتهديدات المختلفة التي ترهن سلامة الأمن القومي الوطني وتضعه على المحك، خاصة في ظل التداعيات التي افرزها سقوط نظام العقيد معمر القذافي، وما ترتب عليه من فوضى انتشار السلاح في منطقة الساحل الإفريقي هده المنطقة التي تعيش بالأساس حالة من الهشاشة السياسية والفراغ المؤسساتي جراء تفشي الاستبداد السياسي وغياب الفعل الديمقراطي فضلا عن الانفلات الأمني الناجم عن تقليدية الوسائل وضعف التكوين لدا المؤسسة العسكرية وعجزها عن مواجهة مختلف التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة، ناهيك عن تنامي العوامل السوسيو– اقتصادية كتفكك البنى المجتمعية نتيجة التباين العرقي والتعدد الطائفي، ومختلف تداعياتهما السلبية الناجمة عن تفاقم الوضع في الساحل؛ على غرار ظاهرة الهجرة السرية، مافيا تجارة السلاح والمخدرات، تهريب الأموال والبشر وغيرها من المشاكل التي تشكل مناخا مناسبا لنمو وتكاثر الجماعات الإرهابية ومن أبرزها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي أكدت الإدارة الأمريكية على مدى خطورة هدا التنظيم في منطقة الساحل، خاصة عندما أعلن الرجل الثاني في تنظيم القاعدة العالمي " أيمن الظواهري" عن تحالف

جديد مع الجماعة السلفية للدعوة والقتال عام 2006. ولعل الهجوم على المجمع الغازي بتقنتورين بولاية عين أمناس عام 2013 دليل على تغلغله وانتشاره الواسع، وهدا ما ترجمته مختلف ردود الفعل الدولية المنددة بالهجوم الدامي الذي راح جراءه العشرات من الضحايا من شتى جنسيات العالم.

على ضوء هده الأحداث وغيرها نطرح إشكالية الدراسة كالأتي:

إلى أي مدى يمكن أن يؤثر سقوط نظام القذافي وتهديدات الجماعات الإسلامية على الأمن القومي الجزائري ومنطقة الساحل الإفريقي؟

لمعالجة هده الإشكالية نقسم مقالتنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول/ الساحل الإفريقي ومعضلة الفراغ المؤسساتي.

المحور الثاني/ ليبيا وفوضى انتشار السلاح.

المحور الثالث/ القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التهديد العابر للصحراء.

المحور الرابع/ الجزائر: الحدود الملتهبة في ظل التهديدات الجديدة.

المحور الأول/ الساحل الإفريقي ومعضلة الفراغ المؤسساتي:

يعرّف الفراغ المؤسساتي بأنه حالة من الفشل والترهل يصيب مؤسسات الدولة فيجعلها غير قادرة على مجابهة مختلف الأخطار والتهديدات داخلية كانت أم خارجية، وأبرز هده المؤسسات نجد المؤسسات السياسية بمختلف أشكالها وأنواعها، المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الأمنية.

فمعظم مؤسسات دول الساحل الإفريقي في حالة فشل سياسي عميق واختلال اقتصادي رهيب وانفلات أمني خطير يجعل بنية أنظمتها السياسية في حالة من الجمود الذي يعيق القيام بمهامها على أحسن وجه، الأمر الذي من شأنه أن يفتح الأبواب على مصراعيه لتدخل الأطراف

الخارجية من أجل الحفاظ على مصالحها في منطقة الساحل الإفريقي ذات الأبعاد الجيو إستراتيجية.

وتتمثل مؤشرات المعضلة المؤسساتية في أربع مؤشرات أساسية هي:

1-مؤشر الهشاشة السياسية:

وتتمثل في ضعف أداء مؤسسات الدولة إن لم نقل غيابها في بعض الأحيان وان وجدت فهي شكلية سواء تعلق الأمر بالمؤسسة التشريعية أو المؤسسة التنفيذية أو المؤسسة القضائية، حيث لا سلطة تشريعية فعالة ولا سلطة تنفيذية قوية ولا سلطة قضائية مستقلة ناهيك عن الأحزاب السياسية، فهي إما غائبة أو مغيبة ومعارضة سياسية ضعيفة ومنقسمة على نفسها تفتقر إلى البديل الحقيقي للنظام القائم نتيجة غياب الأفق البعيد لمختلف مشاريعها السياسية. في هدا السياق يعرفها الباحثين **باليامون لوثر وماكغيليفلري**" بأن مصطلح الدولة الهشة ينبغي إلا يستخدم وصف الدول فقط بل يتمثل في تفكيك العقد الاجتماعي الناجم عن الاختلال بين قدرة الدولة على تلبية تطلعات سكانها الى خلق عنصر عدم الاستقرار الأمر الذي يشعل فتيل الصراع الذي يمثل أقصى مظاهر الهشاشة".[1]

فأغلب دول الساحل الإفريقي مصنفة في خانة الدول الهشة حسب تقرير منظمة التعاون والتنمية لعام 2009 على غرار النيجر مالي موريتانيا وتشاد.....[2]

فالهشاشة السياسية تشير إلى الهياكل الضعيفة عند دول الساحل أو الفاشلة والى الحالات التي يكون فيها العقد الاجتماعي بسبب عدم قدرة أو رغبة الدولة في التعامل مع وظائفها الأساسية والوفاء بالتزاماتها تجاه تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

1- التقرير الأوروبي حول التنمية: التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، ومعهد الجامعي الأوروبي 2009، ص17.

2- لتفاصيل أكثر ارجع إلى تقرير منظمة التنمية والتعاون الصادر عام 2009.

وتوفير الأمن والآمان لسكانها والحد من الفقر وتقديم الخدمات والإدارة والشفافية والعدالة للموارد وإتاحة الوصول السلمي والسلس للسلطة.

2-مؤشر الاختلال الاقتصادي:

من المفارقات التي تعاني منها منطقة الساحل، إذ أنه نائم على بحر من الثروات الباطنية والسطحية هائلة تجعله من اغني مناطق الثروة في العالم وهدا على غرار الذهب والبترول الغاز الفوسفات، النحاس واليورانيوم.....فضلا عن الطاقة البديلة المتمثلة في الطاقة الشمسية، علما أن المنطقة تتربع على مساحة شاسعة تقدر ب 8.500.00 كلم2، ممتدة بين المحيط الأطلسي غربا والبحر الأحمر شرقا مما يجعلها من اكبر صحاري العالم (انظر الخارطة رقم 01).

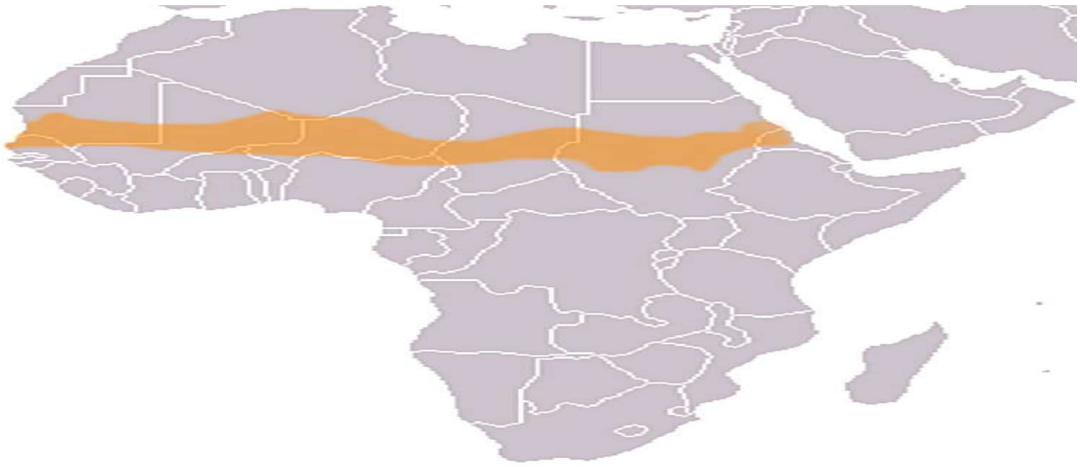

المصدر:

http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/2/2b/Map_sahel.jpg

لكن الغريب أن تلك الإمكانات الضخمة غير مستغلة تماما، بل بالعكس تحولت من نعمة إلى نقمة، إذ أصبحت محل أطماع الدول الاستعمارية سابقا والقوى الكبرى حاليا.

في قراءة سريعة لأهم الاختلالات الاقتصادية لدول الساحل نجد على سبيل المثال لا الحصر؛ الأزمات البيئية التي أنتجت أكثر من مليون ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية،

ناهيك عن انتشار الفقر المدقع في ظل التراجع الرهيب لمستويات التنمية، حيث لا تتجاوز نسبة الدخل القومي في دولة السودان 0.04 % وفي مالي 0.01 %، كما أن أكثر من 80 % من سكان تشاد يعيشون تحت خط الفقر بدولار واحد في اليوم.[1]

فضلا عن ضعف وغياب الأداء والرقابة المالية أدى إلى بروز بشدة الفساد الاقتصادي ومختلف أشكاله من رشوة ومحسوبية ومحاباة....نتيجة الانتشار الرهيب لشبكات تهريب الأموال وتبيضيها، حيث يشير المراقبون إلى ألاف الدولارات تدور في فلك مافيا التهريب المتنوعة سواء مخدرات أو بشر أو أسلحة وتزداد تعقيدا حين تتحالف مع الجماعات الإرهابية، وهدا ما سنتطرق إليه في المحاور الآتية، مستغلين طبعا شاسعة المنطقة من جهة وضعف وغياب أجهزة الرقابة الأمنية على مستوى الشريط الحدودي لكل دولة.

3- المؤشر الأنثروبولوجي:

تشكل منطقة الساحل الإفريقي فسيفساء بشرية نتيجة التباين العرقي والتعدد الإثني، والتي ترجع بالأساس إلى تداعيات الحقبة الاستعمارية التي قسمت المنطقة دون مراعاة التجانس العرقي والطائفي للسكان ، فانعكس ذلك على سكان كل دولة، فأصبح نفس الخليط البشري للسكان يحمل عوامل تفرقه أكثر مما تجمعه، ومن أكثر الأعراق المتضررة هو العرق التارقي أو قبائل التوارق، حتى وإن كان التباين موجود من دولة إلى أخرى، على غرار الجزائر التي استطاع فيها الرجل التارقي الاندماج في النسيج القومي للبلاد جراء الإمكانات التي وفرتها الدولة الجزائرية لهم، عكس توارق مالي والنيجر مثلا الدين يعانون من مشاكل جمة في عديد المستويات، الشيء الذي دفعهم إلى حمل السلاح والمطالبة بالانفصال عن حكوماتهم المركزية، أو محاولات الهروب في سياق الهجرة والهجرة السرية نحو دول الجوار التي تتمتع بظروف أفضل مثل الجزائر وليبيا قبل سقوط نظام الزعيم القذافي.

1- أمحند برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، العالم الإستراتيجي العدد الأول ، يناير 2008، ص 12

وما عمق من أزمة تلك القبائل هو سياسة الزعيم الراحل معمر القذافي في التعاطي مع هدا الملف الحساس، خصوصا رغبته في إقامة دولة التوارق في جنوب الصحراء باستخدام العديد من الاستراتيجيات على غرار إستراتيجية الإغراء المالي.[1]

ومن تداعيات المؤشر الانثروبولوجي كذلك في الساحل هو تنامي الصراعات الإثنية والعرقية بين القبائل المهمشة والحكومة المركزية، نتيجة غياب سياسة وطنية موحدة للتعاطي مع هكذا قضايا، وضعف العدالة التوزيعية خاصة على المستوى الاقتصادي والسياسي، مما أنتج حالة من الإحباط السياسي التي تخلق جماعات وحركات التمرد والعنف السياسي كمطالب التوارق في النيجر بالاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم الذي تسيطر علية الشركات الفرنسية.

نفس الأمر نجده في موريتانيا حيث تهيمن العصبية القبلية على شتى مفاصل الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية، إذ يسيطر التيار القومي العروبي على الجيش، الأمر الذي أدى إلى محاولة الانقلاب عليه من طرف قبائل العرق الزنجي أو ما يسمى بحركة أفلام الزنجية التي تعتبر من التنظيمات السرية داخل الجيش الموريتاني ودلك بمساعدة خارجية بتاريخ 1987/10/02، وكان هدفهم في ذلك ليس القضاء على الرئيس ولد الطايع فحسب وإنما تصفية وإنهاء الانتماء العربي الإسلامي لموريتانيا وإعلان جمهورية "والو والو الزنجية" (وهو اسم مشتق من اللهجة البولارية) ونقل العاصمة إلى جنوب البلاد. وهدا الانقلاب الثامن من 15 محاولة انقلاب فإن دل هدا فإنما يدل على الاضطهاد وغياب العدالة والمساواة...مما أدى بهذه الطائفة الزنجية إلى حمل السلاح ضد الحكومة في وثيقة حملت اسم " بيان الزنوج الموريتانيين المضطهدين" تضمن البيان دعوة صريحة إلى حمل السلاح ومواجهة العرب الذي وصفهم

1 – إستراتيجية الإغراء المالي: تقوم هذه الإستراتيجية على الإفراط في تقديم المساعدات المالية وحتى المادية لمختلف القبائل التارقية في مقابل أن تعطي الولاء والالتزام بتوجهات وأوامر العقيد معمر القذافي، خاصة فيما تعلق بمحاولة بناء دولة في الساحل الإفريقي موالية لأهداف القذافي التوسعية من جهة وتتناسب مع أطروحته الشهيرة "ملك ملوك إفريقيا" والتي تعد دولة أو الأصح إمارة التوارق أول هذه الخطوات نحو تجسيد تلك الأطروحة على ارض الواقع.

بالمستبدين، وما تشكيل قوات تحرير الزنوج الأفارقة في موريتانيا عام 1987 ، إلا دليل على جدية الطرح الانفصالي لهده الطائفة.[1]

4- مؤشر الانفلات الأمني:

ونعني به ضعف وانهيار الدولة على المستوى الأمني وعدم قدرة المؤسسات الرقابية والأجهزة البوليسية من عسكر وشرطة وجمارك .... على حماية الأمن القومي للبلاد سواء تعلق الأمر بالسلامة الشخصية للأفراد أو السلامة الترابية للحدود من أي تهديد خارجي، ويمكن أن يرجع أسباب الانفلات الأمني إلى:

* تقليدية وبساطة الأجهزة والمعدات والأسلحة التي تملكها المؤسسة الأمنية في دول الساحل فأغلبها لا يواكب التطورات الحديثة والعالمية في مجال التسلح العسكري، وهدا في مقابل امتلاك الجماعات الإرهابية لعديد الأسلحة المتطورة خاصة بعد سقوط نظام القذافي .

*التجارة السرية وغير الشرعية للأسلحة بشتى أنواعها وأشكالها لدرجة أصبحت تعرض للبيع في شوارع وأزقة العاصمة الليبية طرابلس وعديد المدن الكبرى كغيرها من السلع العادية؛ ناهيك عن التجارة الالكترونية للأسلحة عبر مواقع التسويق ألالكتروني، وكل هذا جاء نتيجة فوضى السلاح المترتبة عن الدعم الناتو للمعارضة الليبية بكل الطرق والوسائل بما فيها تزويدها بأحدث أنواع الأسلحة، ويشير الخبراء إلى أكثر من مليون قطعة سلاح منتشرة في منطقة الساحل؛ حيث كانت تصلها عبر الجو لكنها لا تأخذ كل في الحسبان من أن تسقط في يد بعض الجماعات الإرهابية على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

* مافيا المخدرات؛ إذ تعتبر من اكبر الجرائم المتفشية في الساحل الإفريقي نتيجة الشبكة الأخطبوطية التي نسجها مهربيها في أدغال صحاري إفريقيا وتحالفهم مع مهربي السلاح والبشر

1- محمود صالح الكروي، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 31، الصدر في جويلية 2011، ص 125.

الدين لهم خبرة كبيرة في الطرق الملتوية والبعيدة عن مراقبة أجهزة الأمن، فأضحت منطقة الساحل منطقة عبور محورية إلى الضفة الشمالية وما وراء البحار مستفيدة من الإنتاج الكبير الذي توفره المملكة المغربية المصنف من أوائل الدول المنتجة للمخدرات. حيث ضبطت السلطات الجزائرية مؤخرا 127 طن من القنب الهندي المهرب إليها من المملكة المغربية في الأشهر الثماني الأخير لعام 2013.

*المزايا العملياتية الناجمة عن الإتاحة الواسعة لمختلف أنواع الأسلحة والمعدات الحربية المتطورة نتيجة الحرب على ليبيا والصراعات القبلية في عديد دول الساحل، الأمر الذي أنتج أفراد وجماعات دو خبرة قتالية واسعة مستعدين للتضحية بأنفسهم إذ جرى تجنيدهم من طرف الجماعات الإسلامية التي يمتلك قياداتها تقنيات قتال استفادوا منها في بؤر صراع سابقة على غرار أفغانستان العراق الجزائر ليبيا مؤخرا[1].

المحور الثاني/ ليبيا وفوضى السلاح:

بقدر ما اثر سقوط نظام معمر القذافي وفي وقت وجيز حدثا عالميا بامتياز على أساس الحالة الاستثنائية لشخصية القدافي وتصريحاته وتصرفاته الشخصانية في مختلف التظاهرات والمؤتمرات الإقليمية والعالمية كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فقد ابتهجت القوى الكبرى على رأسها الاتحاد الأوروبي وذراعيه العسكري المتمثل في الناتو الذي قاد الحملات العسكرية ضد ليبيا، بقدر ما فتح انهيار نظام العقيد نار الصراع على كامل الساحل الإفريقي، من خلال الكميات الهائلة من الأسلحة التي وقعت في يد الجماعات الإرهابية التي استفادت كثيرا من هده الفرصة في إعادة هيكلة وتطوير ترسانتها العسكرية، الشيء الذي يمكنها من القيام باعتداءات نوعية على المصالح الغربية وحلفائها في المنطقة وجاء هدا بعد التراجع النسبي في تهديدات تلك الجماعات

1- لتفاصيل أكثر ارجع إلى احمد إبراهيم محمود، الإرهاب الدولي في إفريقيا: الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة، كراسات إستراتيجية، العدد 183، الصادر في يناير 2005، ص 14.

نتيجة انحصار وانكماش الدعم المالي والمادي بعد التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية عقب هجمات 11 من سبتمبر 2001.

وهدا رغم أن الجزائر كانت الدولة السباقة في تنبيه العالم لتداعيات سقوط نظام القذافي وتأثيره على فوضى انتشار السلاح في المنطقة الإفريقية برمتها، لكن العالم لم يدرك دلك إلا بعد تنامي الظاهرة الإرهابية وتجاوزها حدود الدولة الوطنية في سياق ما عرف "بعولمة الإرهاب، حيث جاء اجتماع مجموعة الـ6 حول ضرورة "عقد اجتماع مشترك بين المجموعة ووزراء الخارجية الأوروبيين والأمريكيين حول الوضع في الساحل"،.... والعمل على "فرملة" توسع القاعدة في المغرب الإسلامي من خلال تهريبها السلاح من ليبيا . كما ذكر وزير الداخلية الإسباني أن المجموعة "ستراسل الاتحاد الإفريقي من أجل إعداد إستراتيجية مشتركة في مجال محاربة الإرهاب"[1]

وفي هدا السياق صرح وزير الداخلية الليبي:" على الدول الكبرى التدخل عاجلا لمساعدة ليبيا على التخلص من الكم الهائل من الأسلحة المنتشرة عبر التراب الليبي، والتي تهدد السلم الوطني داخليا ودول الجوار خاصة منطقة الساحل الإفريقي...." ناهيك عن تصريحات التواتي العطية عضو المؤتمر الوطني العام الليبي:"....التطرف الإسلامي في ليبيا هو السبب في الفوضى التي تشهدها البلاد، فهو يستطيع الحصول على أي شيء بقوة السلاح..."[2]

انطلاقا من هدا التصريح يمكننا تحديد مجموعة من المؤشرات المعبرة عن فوضى السلاح في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي:

1- سقوط نظام العقيد معمر القذافي 2011 نتيجة التحالف الدولي ضد نظامه التي نفذتها قوات الناتو تتقدمها خصوصا القوات الفرنسية في فترة حكم الرئيس السابق ساركوزي،

1- مجموعة 6 نشأت سنة 2003 من أكبر دول الاتحاد الأوروبي وهي إيطاليا إسبانيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وبولونيا

2- تقرير عن الأوضاع الأمنية في ليبيا في قناة فرنس 24 الفرنسية بتاريخ 02 أكتوبر 2013.

تحت ذريعة إبادة القذافي لشعبه من جهة، وكذا استغاثة شريحة واسعة من الشعب الليبي بالقوى الخارجية خاصة منطقة بنغازي التي تعتبر أول منطقة تنطلق منها شرارة الاحتجاجات والمظاهرات بتاريخ 2011/02/13 مرددة شعار دول الربيع العربي "الشعب يريد إسقاط النظام".

2- الدور الزعماتي الذي كان يتمتع به العقيد معمر القذافي على قبائل وطوائف الصحراء فهو الملقب ب "ملك ملوك إفريقيا"، على أساس أن العقيد كانت له كلمة مسموعة عند عدد كبير من شيوخ القبائل نتيجة عدة أسباب منها الدعم المالي والمادي، الذي كان يمنحه لهم شريطة إعلان الولاء والطاعة له، لكن قتله أدى إلى تمرد وتشتت تلك القبائل التي كانت تحت إمارته وحملها للسلاح فيما عرف في ليبيا "بالمرتزقة" للدفاع عن ما تبقى من المكتسبات التي حققها لهم العقيد.

3- الدعم الغربي والعربي للمعارضة الليبية بشتى أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية خصوصا الدعم الفرنسي والقطري من جهة في مقابل فتح القذافي للمخازن السلاح الليبي للقوات المساندة له من جهة ثانية وهدا ما جاء في تصريح له 2011/02/25:" عند اللزوم سنفتح كل مخازن ليتسلح الشعب الليبي وتتسلح كل القبائل الليبية...."، وهدا يضاف للطبيعة القبيلة التي يتميز بها أصلا حتى الشعب الليبي وقبل حتى العدوان الأجنبي حيث أن السلاح متاحة بشكل عادي لتلك القبائل في سياق الدفاع عن امن القبيلة وحماية ممتلكاتها .

4- دخول ليبيا لما بعد سقوط العقيد في فوضى عارمة مؤشراتها الاغتيالات السياسية والتفجيرات الانتحارية، ومن أبرز تلك العمليات الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي واغتيال السفير الأمريكي بتاريخ 11سبتمبر2012 ، تعرضت قنصلية الولايات المتحدة في بنغازي ليبيا لهجوم ردا على فيلم براءة المسلمين الذي أعتبر مسيئا لشخص النبي محمد الكريم(ص)استعمل فيه المتظاهرون أسلحة نارية صغيرة و قنابل يدوية أدت

إلى مقتل السفير الأمريكي في ليبيا كريستوفر ستيفنز و إداري المعلومات الخارجية شون سميث.[1]

فضلا عن الهجوم على السفارة الروسية في أكتوبر 2013 ولم يسفر الهجوم على سقوط ضحايا. هدا بالإضافة إلى سقوط المئات من الضحايا الليبيين أخرها مقتل 15 جندي في هجوم على احد بوابات الجيش الوطني الواقعة ما بين مدينتي ترهونة وبني الوليد.[2] ناهيك عن ظهور أقاليم ترغب في الانفصال عن السلطة المركزية في ليبيا آخرها **إقليم برقة الليبي الذي بدأ إجراءات تشكيل أول حكومة إقليمية في الإقليم الممتد من حدود مصر في الشرق إلى سرت غربا استنادا إلى الدستور الصادر إبان عهد الملك الراحل إدريس السنوسي عام 1951**، وتأتي هذه الخطوة بعد إعلان المكتب السياسي لبرقة تأسيس مكتب تنفيذي، ومن المرجح الإعلان عن التشكيلة الحكومية بعد 21 يوما حسب المكلف بالمهمة عبد ربه عبد الحميد البرعصي، الذي قال لـ Al Jazeera.Net :" إن المكتب "يجري مشاورات واسعة مع أعيان القبائل والحكماء ومؤسسات المجتمع المدني في هذا الشأن". وهدا ما اعتبره سليمان قجم عضو المؤتمر الوطني عن مدينة يفرن إنشاء حكومة موازية في شرق ليبيا "استخفافا بالدولة"،[3] وأن أي قرار لم يصدر عن المؤتمر الوطني العام غير شرعي، مشيرا إلى خطورة هذا الطرح في هذا الوقت بالذات والدي من شأنه أن يشجع الأقاليم الأخرى على الانفصال وهو ما يعني دخول البلاد في حرب أهلية.

5- عودة المليشيات إلى بلدانها الأصلية بعد سقوط نظام القذافي هربا من ردود الفعل لانتقامية، وهذا بعدما اعتبرهم معارضي القذافي بالمرتزقة الذين يجب قتلهم، الأمر الذي من شأنه أن ينقل حلبة الصراع لتلك الدول على غرار مالي والنيجر وموريتانيا..... كما

1 - Hillary Rodham Clinton , Statement on the Death of American Personnel in Benghazi, Libya, Press Statement, Secretary of State, Washington, DC, September 12, 2012, http://www.state.gov/secretary/rm/2012/09/197630.htm

2- مراسل قناة فرانس 24 الفرنسية في العاصمة الليبية طرابلس بتاريخ 2013/10/05.

3- برقة تحضر لإعلان حكومة إقليم بليبيا، جريدة الشروق اليومي، العدد الصادر في 5 أكتوبر 2013.

أن هناك مليشيات اندمجت مع الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حركة الأزواد في مالي، قبائل التوبو في النيجر، حركة التوحيد والجهاد. وفي كلا الحالتين توسعت رقعة السلاح بعدما كانت منحصرة في ليبيا، وأصبحت منطقة السلاح مزروعة بكميات هائلة يصعب عدّها أو معرفة الكميات الحقيقية لها وحتى وإن أشار الخبراء العسكريين إلى حوالي 20 مليون قطعة سلاح وأكثر من 1000 تاجر للسلاح أغلبه ينشط في السوق السوداء. [1] وما يؤكد هدا الطرح هو الكميات المعتبرة التي يتم مصادرتها من طرف دول الحدود كالجزائر، حيث تمكن الجيش الجزائري من مصادرة كمية كبيرة من الأسلحة من مختلف الأنواع دخلت البلاد من ليبيا منذ اندلاع ألأزمة وحسب مجلة الجيش في الصادرة في جانفي 2012 فإن قوات الجيش صادرت على الحدود الجزائرية مع ليبيا 123 قذيفة مضادة للدبابات، و193 قذيفة صاروخية و283 حشوة قذيفة صاروخية، وعددا كبيرا من الذخائر من عيارات مختلفة، إضافة إلى 82 رشاشا من نوع كلاشينكوف، و57 بندقية رشاشة مختلفة، وثلاث قاذفات صواريخ.[2]

6- الحرب على مالي وتداعياتها في اتساع رقعة تداول السلاح بين القبائل والجماعات الإرهابية في المنطقة، حيث وفرت هده الحرب الظروف المناسبة لمختلف الجماعات الإرهابية، وكدا مهربي وتجار السلاح والمخدرات للتصعيد من عملياتهم مستغلين الفراغ المؤسساتي والانفلات الأمني الذي تمر به البلاد، وكذا الأوضاع المزرية التي يمر بها التوارق حين فشل الرئيس السابق أمادو توماني توري في حلها وحتى الماليين العرب مازالوا يعيشون ظروفا اجتماعية قاسية، وكل هدا التباين العرقي والطائفي ساهم بطريقة أو بأخرى في ترسيخ الصراع في المنطقة وتأزمه.

1 -رتيبة بوعدمة اجتماع دول الميدان منطقة الساحل في موريتانيا اليوم : ملف الطوارق العائدين من ليبيا وتداول السلاح 2012/01/22، على الرابط http://www.djazairess.com/elbilad/64783

2- تنظيم القاعدة في المغرب العربي يحوز كمية هائلة من الأسلحة ، على الرابط :

http://tunisiainfo-infonews.blogspot.com/2011/07/blog-post.html

7- التصريحات التي أدلى بها عديد السياسيين الأفارقة والأوروبيين التي تؤكد على أن انتشار السلاح الليبي أصبح واقعا لا مفر منه ويجب على دول الساحل تكاثف الجهود للحد من أخطاره، فمثلا نجد تصريح وزير خارجية النيجر محمد بازرم:" ..انعكاسات الأزمة الليبية صارت جلية بمنطقة الساحل على ضوء تدفق الأسلحة ووصول معدات تضم سيارات رباعية الدفع....هناك أيضا أشخاص ينتمون إلى قبائل بالنيجر كالتوبو الذين حاربوا إلى جانب المجلس الوطني الانتقالي وكدا جماعة التوارق الدين ساندوا القذافي والذين هم بصدد العودة حاليا إلى النيجر مما يهدد بأحداث توتر أمني خطير داخل البلاد". [1]

كما لم يخف وزير الداخلية الإسباني ألفريدو بيريز روبالكابا قلقه إزاء "ظهور سلاح كان بحوزة الجيش الليبي بين أيدي عناصر القاعدة"، معتبرا في ذات الوقت أن "الأزمة الليبية لها تأثير على وضع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.... فتهريب الأسلحة في الحدود بين ليبيا ومالي، هو من دون شك بصدد ضمان مخزون بأسلحة جد متطورة". محذرا في هذا الخصوص بأن "القاعدة نشطة، ولا يمكن استبعاد إمكانية خروجها من محيطها الطبيعي، بحيث قامت القاعدة بتنفيذ هجمات إرهابية خارج حدود نشاطها الأصلية[2]."

صفوة القول؛ إن فوضى انتشار السلاح في ليبيا لم تكن تداعياتها على الإقليم الليبي لوحده وإنما تداعياتها على كامل الساحل الإفريقي أين تتمركز الجماعات الإرهابية والتي استغلت شاسعة المساحة وضعف وغياب أجهزة الرقابة، ناهيك هشاشة الحكومات المركزية لدول الساحل، ومن أبرز تلك الجماعات هي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي كانت أكثر التنظيمات الإرهابية استفادة من فوضى السلاح الليبي حسب الخبراء والمراقبين على أساس العمليات النوعية التي أصبحت تنفذها في الساحل خاصة اختطاف للسياح والعمال الأجانب للمطالبة بدفع الفدية وكدا الاعتداء على الشركات الأجنبية ... وهدا ما سنتطرق له في المحور الموالي.

1 منصور لخضاري، الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي، مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد 06 الجزء الثاني جوان 2012، ص 179.

المحور الثالث/ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التهديد العابر للصحراء.

خرج هدا التنظيم من رحم الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) نشأت هده الجماعة عام 1996، والتي بدورها ظهرت من الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر والتي كانت تهدف إلى الإطاحة بالنظام الجزائري القائم وإحلال محله دولة إسلامية، وكدا مواجهة المصالح الغربية في المنطقة، وقد تم إدراجها في القائمة السوداء للجماعات الإرهابية في العالم عام 2002، وقد أعلنت رسميا انضمامها لتنظيم القاعدة العالمي لمؤسسه أسامة بن لادن عام 2007 شهر يناير تحت اسم " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تحت إمارة عبد المالك دوردكال المدعو أبو مصعب عبد الودود، معلنة بدلك دخولها حيز الإرهاب الدولي بعدما كانت محلية النشاط (الجزائر).[1]

ومند البداية كانت الإستراتيجية العالمية للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تستند إلى ديناميكية ثلاثية تشمل منطقة الشرق الأوسط (حيث يشكل العراق نقطة جدب للمجندين المحتملين)، وشمال إفريقيا(حيث تعمل المجموعة كمركز إقليمي لتجنيد الجهاديين)، وأوروبا(حيث تشن حملات عنيفة ضد الصليبيين)، ورغم أن القاعدة تستهدف الرعايا الأجانب في بيئتها الجزائرية والساحل الإفريقي إلا أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لا تزال متشبثة بأجندة عالمية.[2]

وقد استغل تنظيم القاعدة الانفلات الأمني الموجود في منطقة الساحل الإفريقي لإعادة تفعيل عملياته الإرهابية طبعا مستغلا سقوط نظام معمر القدافي في ليبيا ، والحرب في مالي خاصة حصوله على الأسلحة وهدا ما جاء على لسان الإرهابي مختار بلمختار أمير كتيبة الملثمين لجريدة أخبار نواقشط الموريتانية بتاريخ 2011/11/09: "....نعم لقد كان المجاهدون في تنظيم

1- عمراني كربوسة، الساحل الإفريقي وتحدي الإرهاب والجماعات السلفية، مجلة الديمقراطية، العدد 34 الصادرة من مركز الأهرام بالقاهرة، أفريل 2009، ص 130.

2- جان بيار فيليو، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تحد جزائري أم تهديد عالمي، أوراق كارنيغي، العدد 104 أكتوبر 2009، ص03.

القاعدة عموما من اكبر المستفيدين من ثورات العالم العربي... أما عن استفادتنا من السلاح فهدا أمر طبيعي في مثل هده الظروف، ولكن الأهم من دلك بالنسبة لنا هو تمكين شباب الحركة الإسلامية من هدا السلاح".[1]

فضلا عن تصريح الرئيس التشادي ديبي ايتو لمجلة JEUNE AFRİQUE:" استفاد إسلاميو القاعدة من الانتشار الرهيب للسلاح المتطور والذي من أنواعه صواريخ أرض جو...ما سيجعل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جيشا حقيقيا، بل أكثر جيوش المنطقة تسلحا".[2]

وفي هدا السياق يمكننا التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي جعلت تنظيم القاعدة يتبنى إستراتيجية التهديد العالمي ومن ضمنها تهديداته العابرة للصحراء وهدا في النقاط التالية:

1- عولمة الجهاد استجابة لعولمة الخيار الأمني في مواجهة الجماعات الجهادية:

من منطلق أن تشددية وراديكالية تنظيم القاعدة جاءت كرد على المتابعات البوليسية والمضايقات الإستخباراتية التي يتعرض لها الإسلاميين في مختلف مناطق العالم، والتي تقودها الاستخبارات الأمريكية (C.I.A) وحلفائها. وهو الطرح أكده المختص الفرنسي(FRANÇOİS BURGAT) بقوله:" الوقت الذي سعت فيه واشنطن إلى عولمة الخيار الأمني في مواجهة ألإسلاميين رد هؤلاء خاصة تنظيم القاعدة بعولمة الجهاد والمقاومة الإسلامية انطلاقا من الأراضي الأفغانية."[3] ويذهب الباحث إلى أكثر من ذلك حينما يعتبر أن تنظيم القاعدة يمثل المرحلة الثالثة في المواجهة بين الاستعمار المتجدد(الاستعمار الأميركي) والعالم الإسلامي على اعتبار أن المرحلة الأولى هي مرحلة مقاومة الاستعمار التقليدي (الأوروبي)، والمرحلة الثانية(الاستقلال).

1- منصور لخضاري، مرجع سابق، ص180.

2- المرجع نفسه، نفس الصفحة

3- François Burgat, L'islamisme à Lheure d' Al-Qaïda : Réislamisation, Modernisation, Radicalisation, Paris ; Editions la Découverte, 2005, p 56

ويتعمق(BURGAT) في تحليله لهذا الوضع الذي أنتج القاعدة بقوله:" الظروف والأوضاع التي تتعرض لها الشعوب العربية الإسلامية فحملت تلك الظروف في رحمها جنين اسمه" تنظيم القاعدة" فيخرج إلى الحياة كمولود متوحش لظلم وقهر العالم"[1].

فالفلسفة الدينية التي تقوم عليها أغلب الجماعات الإسلامية من ذلك المنظور هي المعادلة القطبية– طبعا نسبة للسيد قطب الذي يعتبره الكثير منظر الجماعات الجهادية في العالم– (النمو+ الثورة): فالنمو يعني عملية التغيير الثوري من أسفل أو كما سماها (BURGAT) الأسلمة من الأسفل. والثورة تعني الإطاحة بكل الأنظمة غير الإسلامية والمتحالفة مع الغرب بالوسائل العنيفة.

2 – المنظور الصحراوي:

فشل القاعدة في المغرب الإسلامي في التحول إلى منظمة في عموم المغرب العربي وفي السيطرة على الجماعات الإسلامية في الدول المجاورة لم يضع حدا لنشاطاتها عبر الحدود الجزائرية في منطقة الصحراء، بل بالعكس فقد استطاعت الاعتماد على شبكات الجماعة السلفية في الصحراء الكبرى والتي شاركت في لفترة طويلة في تهريب خليط من المخدرات والأسلحة والمهاجرين غير الشرعيين خاصة بعد سقوط نظام القذافي والحرب على مالي. (انظر الخارطة رقم 2)

1 – Ibidm.

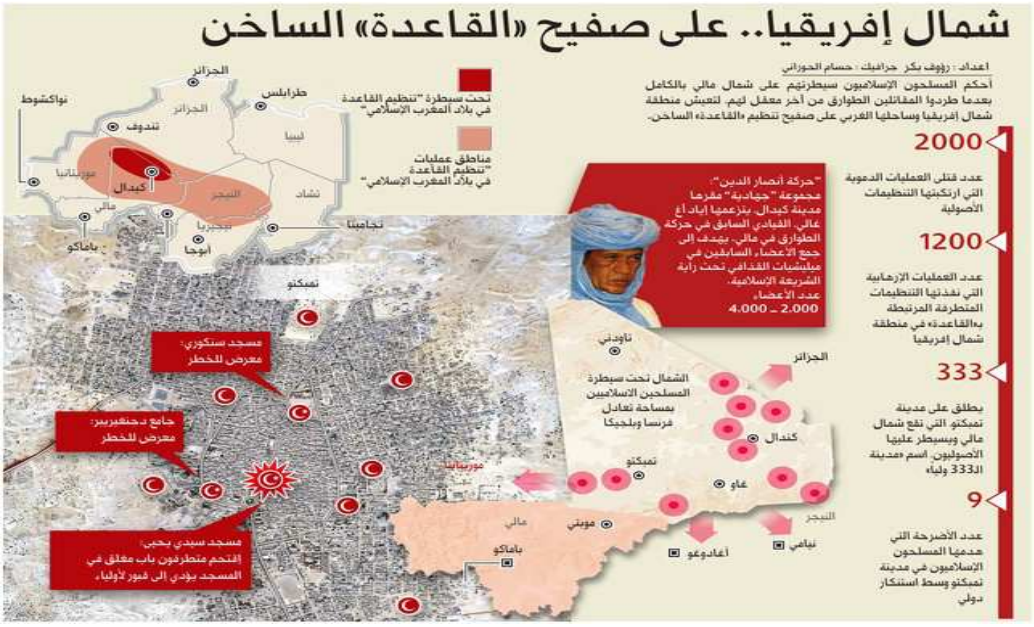

المصدر:

http://www.google.dz/imgres?imgurl=http://algerianvision.com/wp

ويتأسس المنظور الصحراوي على عديد المؤشرات أبرزها:

* – يمثل مناخ وتضاريس منطقة الساحل الإفريقي غير المأهول بالسكان أحد المؤشرات البارزة في بقاء التنظيم وتطوره عن طريق إقامة معسكرات التدريب في أية منطقة تعجز قوات الأمن والجيش في الوصول إليها. ناهيك عن صعوبة المسالك وشاسعة الصحراء تجعل عناصر التنظيم في أمان دائم نتيجة بعد المسافة بين معسكرات الجيوش ومعسكرات التنظيم المسلح بمسافة تزيد عن 200 كلم في بعض المناطق الصحراوية مكشوفة الحركة. كما أن المدة التي يقضيها عناصر القاعدة في الصحراء أكسبتهم خبرة وقدرة على تحمل صعوبة المسالك وقسوة المناخ الحار والجاف مقارنة بعناصر الأمن المكلفة بحراسة الحدود.

*– التنسيق العملياتي بين عناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وشبكات المتاجرة بالسلاح والمخدرات، حيث يسهر أعضاء التنظيم على تامين طرقات خاصة وسرية بعيدة عن أجهزة رصد قوات الأمن. فضلا عن العلاقات التي ينسجها التنظيم مع زعماء وشيوخ القبائل

الصحراوية لتامين الغداء أو إرشادهم في أدغال الصحراء أو ضمان سلامتهم أو عدم الإبلاغ عنهم لمصالح الأمن وهذا مقابل إقامة صفقات بينهم مالية كانت أو عينية.

*- استمرار النزاعات العرقية والطائفية وكذا الحدودية على غرار الصراع الجزائري المغربي حول الصحراء الغربية، التي من شأنها أن تكون بؤر صراع تساهم في نمو وتكاثر الجماعات الإرهابية في كامل منطقة الساحل الإفريقي وتمنح فرص كبيرة للحصول على الأسلحة النوعية إذ شكلت الحرب على ليبيا مثلا فرصة ثمينة لتنظيم القاعدة بإعادة تجهيز نفسها بترسانة عسكرية بنوعية عالية الجودة خاصة وأن الأسلحة المهربة والمنتشرة في المنطقة تعتبر من أفضل ما زودت به قوات الناتو وبعض الدول الخليجية كالسعودية وقطر المعارضة الليبية لإسقاط نظام العقيد، وقد سمح هدا الوضع الجديد بإعادة استقطاب عناصر جديدة خاصة اثر التوسع في ليبيا ما بعد القذافي من جهة ومساهمة قيادات سابقة في الجماعة الليبية المقاتلة وغيرها من الجماعات الإرهابية في إدارة العمليات العسكرية ضد الجيوش النظامية لدول الساحل من جهة ثانية وهو ما من شأنه ان يهدد الأمن القومي لدول الساحل مجتمعة.[1]

*- إن الانشقاقات التي تتم بين صفوف هذه الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي؛ كانت دائماً أقل بكثير مما بدت عليه أو كما أطلق عليها البعض" بدر الرماد في العيون"، إذ يُحتمل كذلك أن إنشاء "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" كان جزءاً مما يمكن تسميته "انفصال تكتيكي" حيث سمح تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بحصول الانشقاق بين صفوفه سعياً وراء فرص جديدة للتمويل والتجنيد في الوقت الذي فسح المجال للأطراف الأخرى بالتركيز على جماهير أو مناطق عمليات مختلفة. وقد يساعد ذلك على تفسير سبب قدرة "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" على التعاون بسرعة مع منظمة رفضتها في السابق، كما أن التأثير

1- محسن الهاشمي خنيش، مستقبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في ظل الثورات العربية، قضايا إستراتيجية، العدد 07 الصادر في ديسمبر 2012، ص 49-50.

المستمر لقادة مثل بلمختار على المنظمة الجديدة يمكن أن يساعد في تفسير سبب تباعد أنشطتها العسكرية بشكل كبير عن أهدافها وغاياتها المعلنة.[1]

*- العمليات الإرهابية التي نفدها هدا التنظيم أو تحالفه مع التنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة على غرار اختطاف 36 سائحا في جنوب الصحراء الجزائرية عام 2003، وتم الإفراج عنهم بعد شهور، قتل أربعة سياح فرنسيين في شرق موريتانيا عشية عيد الميلاد 2007 ، مما أدى إلى إلغاء باريس دكار للسيارات. واختطاف القنصل الجزائري وستة من معاونيها في مدينة غاو شمال شرق مالي في08 أفريل 2012 من طرف جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي تزعم أنها جماعة منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتم فيما بعد إعلانها عن قتل الدبلوماسي الطاهر تواتي. فجل تلك العمليات الإرهابية، إن دلت فإنما تدل على رغبة تلك الجماعات الإرهابية في تقويض موقف الجزائر الثابت في منع دفع الفدية للإرهابيين لأن دلك من شأنه أن يضمن دعما ماليا يمكن تلك الجماعات من الاستمرار في عمليات الخطف والمساومة بها.

المحور الرابع/ الجزائر : الحدود الملتهبة في ظل التهديدات الجديدة.

في ظل التحولات الجديدة التي فرضها فيما يعرف "بالربيع العربي" خاصة في كل من تونس وليبيا الدولتين الجارتين على الحدود الشرقية، التي أصبحت حدودهما تحت الحراسة الأمنية المشددة ليضاف ذلك إلى الحدود الغربية المغلقة منذ التسعينات بسبب الخلاف حول ملف الصحراء الغربية، ومن ناحية الجنوب و دول الساحل الإفريقي نجد تنامي خطر الجماعات

1 -*Andrew Lebovich* , AQIM and Its Allies in Mali, February 5, 2013 ,on line:
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/aqim-and-its-allies-in-mali

الإرهابية التي استغلت هشاشة دول الساحل والحرب الأخيرة على مالي، الأمر الذي يجعل الجزائر ذات الحدود الشاسعة تعيش بالفعل حدود ملتهبة[1].

فدخول كل من تونس وليبيا في حالة من اللاستقرار سياسيي والانفلات الأمني نتيجة انهيار النظام القديم ومحاولتهما لبناء نظام سياسي أكثر ديمقراطية. لكن هدا الأخير ليس بالأمر الهين في ظل التحديات الكبيرة التي تشهدها الدولتين ومن أبرزها على الإطلاق التحدي الأمني فالوضع الأمني في ليبيا ما بعد القذافي يؤشر إلى حالة من الانفلات الأمني الخطير في ظل تصاعد وتيرة الاغتيالات السياسية والتفجيرات كما حدث مع قنصلية واشنطن في بنغازي وسفارة روسيا في طرابلس.... والقتل العشوائي بين مختلف المليشيات التي حاربت ضد النظام في السابق وترفض وضع السلاح وهو الأمر الذي جعل منع اللغة الأكثر استخدما في تعامل الليبيين مع بعضها وقد ساعد الطابع القبلي وانخفاض مستوى التعليم في تنامي الظاهرة، طبعا وهدا رغم محاولات رجال السياسية وأعضاء المؤتمر الوطني العام الوصول إلى حلول توافقية لبناء ليبيا الجديدة.

أما عن حالة تونس فيه لا تختلف كثيرا عن ليبيا في ظل موجة الاغتيالات السياسية التي شهدتها ومازلت تشهدها إلى يومنا هذا حتى وإن كانت بدرجات متفاوتة ؛ أسفر بعضها على اغتيال أبرز شخصيتين معارضتين هما شكري بلعيد ومحمد البراهمي، فضلا عن الهجمات الإرهابية التي أدت إلى مقتل العديد من الجنود التونسيين في جبل شعانبي الحدودي مع الجزائر، وما زاد الأمر تعقيدا هو كشف أن الجماعات الإرهابية في ليبيا المتمثلة في قائدها الميداني عبد الحكيم بلحاج هي من دبرت عمليات الاغتيال تلك، هدا في ظل الانسداد السياسي الذي تشهده تونس بين حكومة النهضة الحاكمة وأحزاب المعارضة .

1- الشريط الحدودي للجزائر يتكون من ليبيا ب 982 كلم/ تونس 965كلم/ المغرب1.601/الصحراء الغربية 42كلم/ موريتانيا 463كلم/ مالي1.376/ النيجر 956 كلم.

وقد ساهمت الحرب الأخيرة في مالي في تنامي دور الجماعات الإرهابية التي وجدت في دخول القوات الفرنسية مبررا لتصعد من هجماتها في منطقة برمتها وابرز هجماتها الاعتداء على المجمع الغازي بعين أمناس رغبة منها في تدويل الصراع باستهداف العديد من الأجانب من جنسيات مختلفة والضغط على الجزائر للاستجابة لمطالب الإرهابيين. فضلا عن التحالفات المنسوجة بين الإرهابيين وجماعات تهريب المخدرات والسلاح والبشر ومافيا الجريمة المنظمة في المنطقة والتي زادت في تعقيد الوضع وتعفنه، وهدا ما جعلنا نطلق عليه مصطلح "بالمستنقع الإفريقي".

فالتحدي الأمني في كل من ليبيا وتونس ناهيك عن تداعيات الحرب في مالي والصراعات الطائفية والعرقية لدول الميدان والساحل، أثر سلبا عن الأمن القومي للجزائر بل وادخلها في دوامة الإرهاب العابر للصحراء أو "الإرهاب المعولم" حسب الخبراء، ويشكل الهجوم على المجمع الغازي قاعدة الحياة بتقنتورين بعين أمناس ولاية إليزي بتاريخ 2013/01/20، – الأخطر من نوعه في صحراء الجزائر باعتباره هدد الشريان الاقتصادي للبلاد– نتيجة منطقية لانفلات الأمني الخطير في منطقة الساحل برمتها، خاصة وان الاعتداء تم من طرف جماعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تدعى كتيبة الموقعون بالدم، يقودها الإرهابي مختار بلمختار ومكونة من جنسيات افريقية ومغاربية وحتى أجنبية تم احتجاز أكثر من 600 عامل جزائري وأكثر من 40 رهينة أجنبية من جنسيات مختلفة مدججين بأحدث الأسلحة العسكرية وأكثرها فتك وأغلبها جاءت نتيجة فوضى السلاح في ليبيا، وحجتهم في ذلك هي قبول الجزائر فتح مجالها الجوي للطائرات الفرنسية لضرب مالي وهدا ما اعتبروه خيانة لدماء الشهداء الجزائريين الدين سقطوا في محاربة الاستعمار الفرنسي.

وقد جاء هدا الهجوم ليؤكد دعوات الجزائر حول خطر وقوع السلاح الليبي في يد تنظيم القاعدة وتأثيره على أمن وسلامة المنطقة، وهدا ما جاء على لسان الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية السابق عبد القادر مساهل:" نحن قلقون جدا من

حضور القاعدة بين الثوار الليبيين وهو ما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة مما سينعكس على امن المنطقة".

بعيدا عن تفاصيل الاعتداء الإرهابي على المجمع الغازي والانتصار العسكري الذي حققته قوات الجيش الشعبي الوطني في القضاء على الإرهابيين وتحرير الرهائن ، نشير إلى التداعيات السلبية للاعتداء ففي المجال الاقتصادي تقدم الإحصائيات ما يزيد عن 44 مليون دولار، وفي المجال الأمني ضرورة إعادة النظر في تأمين المواقع النفطية وتزويدها بأحدث وسائل المراقبة والرصد وهو مطلب الشركات الأجنبية للعودة للعمل في الجزائر، وفي المجال السياحي؛ تراجع نسبة السياحة إلى الصحراء الجزائرية خاصة من طرف السياح الأجانب خوفا من الاختطاف أو القتل....

ورغم هذه التأثيرات السلبية على الجزائر؛ إلا أن هده الأخيرة كسبت تعاطفا دوليا غير مسبوق في مكافحة الإرهاب وهدا ما صرحت به كاتبة الدولة للشؤون الخارجية هيلاري كلينتون عقب الاعتداء عندما أكدت على أن لا أحد يعرف وحشية الإرهاب مثل الجزائر. وكدا تصريح ممثلة وزارة الخارجية الكندية السيدة نولك في اجتماع مجموعة العمل الإقليمية لمكافحة الإرهاب في الساحل المنعقد بوهران بتاريخ 25 جوان 2013 بقوله: " إن الاعتداء الجبان الذي استهدف المركب الغازي لتقنتورين يعكس بطريقة أكثر عنفا التحدي الذي يتعين رفعه والدي يعتبر دو بعد دولي....إن استهداف هذا المركب يعني رغبة تلك الجماعات الإرهابية استهداف رمز الشراكة التجارية العالمية....فهذا الاعتداء يذكرنا بأن آفة الإرهاب في الساحل تمسنا جميعا وأن حل هده المشكل مهما كان يتطلب تعاونا دوليا."

الخاتمة:

صفوة القول إن منطقة الساحل تعيش فعلا حالة من الفوضى في جميع الميادين من هشاشة سياسية إلى اختلال اقتصادي فانفلات أمني، إلى صراع طائفي وتباين عرقي.....، كل

هذه الظروف وفرت مناخا مناسبا لنمو وتكاثر الجماعات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بمختلف كتائبه وتسمياته؛ حيث يسعى هذا التنظيم إلى ضرب المصالح الأجنبية في المنطقة وتهديد الأمن القومي لدول الساحل وتقويض سلطتها السياسية؛ لاسيما الدول التي تتعاون مع الغرب على غرار الجزائر – من منظوره طبعا– هذه الأخيرة التي كانت المتضرر الأكبر من عمليات التنظيم فيما عرف "بالعشرية السوداء" وصولا إلى الاعتداء الإرهابي على المجمع الغازي 2013. ورغم ذلك استطاعت الجزائر أن تقود حملة دولية لمكافحة الإرهاب في المنطقة مستفيدة من تجربتها الطويلة، وتكسب دعم ومساندة القوى الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد إدراك الأسرة الدولية للدور الفعال الذي لعبته ومازالت تلعبه الجزائر انطلاقا من ثلاث مؤشرات أساسية هي:

***المؤشر الأول** التحذيرات المتتالية للجزائر من مغبة سقوط النظام الليبي وانعكاسه الإيجابي على الجماعات الإرهابية، لاسيما في ظل سيطرة تلك الجماعات على الأسلحة المتطورة التي قدمها الناتو للثوار الليبيين لمواجهة كتائب القذافي. وهو الموقف الذي جعل الكثير يتهمها بالتواطؤ مع نظام القدافي خاصة بعد استقبال الجزائر لعائلة العقيد لفترة من الزمن.

***المؤشر الثاني/** المبادئ التي وضعتها الجزائر لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه والقائمة أساسا على منع تقديم الفدية، ورفض التفاوض مع الخاطفين والإرهابيين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ هذه الأخيرة التي تدخل في سياق التأكيد على المقاربة السياسية في حل مختلف الصراعات الدولية عوض المقاربة الأمنية التي اثبت فشلها في عديد الدول منها ليبيا وزادت الأوضاع سوءا تعفنا.

* **المؤشر الثالث/** الموقع الاستراتيجي للجزائر باعتبارها بوابة إفريقيا على البحر المتوسط ونافذة كبرى على منطقة الساحل الإفريقي ناهيك عن الاستقرار السياسي والأمني الذي تشهده في العقود الأخيرة مقارنة بدول الجوار التي تعيش حالة من التوتر السياسي واللاأمن، وهو ما يساعد الدول الكبرى على التعاون مع الجزائر في إطار عقد شراكات أو بروتوكولات واتفاقيات وغيرها من

الصيغ... . بهدف مواجهة التهديدات الجديدة القادمة من جنوب الصحراء خصوصا الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات.....